الصحافة الوطنية ومسألة تدني الأجور في العراق عام 1946

د . زهير علي النحاس(*)

المقدمة

تناولت الصحافة الوطنية جانبا مهما وحيويا من تاريخ الطبقة العاملة العراقية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولا سيما عام 1946. فكان دورها وموقفها واضحا من مسألة تدني الأجور، حيث اهتمت الصحافة الوطنية بقضايا العمال وطالبت بتأسيس النقابات العمالية الخاصة بهم أسوة بالنقابات العالمية كما طالبت من خلال مقالاتها الرئيسة بتحسين ظروف العمل، ورفع مستوى الأجور، وتحقيق الحياة الكريمة للعمال العراقيين فكانت مساندتها للإضرابات العمالية اصدق تعبيراً عملياً من موقفها الوطني المشرّف في فضح كبار المسؤولين عن بعض الأحداث الدموية ومنها مثلا حادثة كاوورباغي وطالبت الاقتصاص منهم ودعت الحكومة – لعجزها- إلى التخلي عن مسؤولياتها فكان ذلك سببا في حنق الحكومة عليها وإلقاء القبض على مسؤولي تلك الصحف الوطنية ومحاكمتهم كما سنرى.

(*) أستاذ مساعد- قسم التاريخ - كلية الآداب / جامعة الموصل

وضع الاقتصاد العراقي خلال الحرب العالمية الثاني

اندلعت الحرب العالمية الثانية وكان العراق بعيدا عن ميادين القتال ولكنه تحمل أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث أصبح نقطة مواصلات ومركز تجهيز وتموين لقوات الحلفاء المتحاربة عامة أو للقوات البريطانية خاصة واحتلت النتائج الاقتصادية العالمية المرتبة الأولى وفي مقدمتها التضخم الذي يعود إلى عاملين رئيسين هما:

1. زيادة نفقات الجيش البريطاني في العراق.
2. انخفاض حجم الاستيرادات بسبب ظروف الحرب[1].

وتمثلت التأثيرات الاقتصادية بشكل كبير في حياة أفراد وفئات الشعب جميعها ولا سيما الفئات الفقيرة التي كانت تشكل الغالبية العظمى من أبناء الشعب وتجسدت الصعوبات والمشاكل الاقتصادية خلال سني الحرب بظاهرتين مترافقتين:

هما: ارتفاع باهض في الأسعار ونقص شديد في المواد الأساسية الغذائية والاستهلاكية حتى أصبحت ظاهرة الجوع والعوز والتسول مظاهر مألوفة في المدن والقرى العراقية وقد خلقت هذه مشاكل للفئات الحاكمة مع ازدياد نفوذ وشعبية الحركات الوطنية المعارضة للنظام الملكي[2]. وأخذت تطالب الحكومة

(1) هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، (بغداد-1971)، ص380.

(2) مظفر عبدالله أمين، "الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة الشؤون الخارجية/ العدد 1 (بغداد 1982).

بضرورة القيام بمسؤوليتها بحل الأزمات الاقتصادية، وانتقدت استعمال الفساد واستشرائه بين صفوف رجال الحكم والمسؤولين في أجهزة الدولة ومن ورائهم السفارة البريطانية المهيمنة على أمورهم[3].

وقد كتبت صحيفة (صوت الأهالي) التي أجيزت ثانية بعد غياب دام اكثر من خمس سنوات عدة مقالات من 23 أيلول 1942 شرحت فيه أسباب الأوضاع الاقتصادية المتأزمة وعلاجها فطالبت الحكومة بضرورة اتخاذ الإجراءات الجذرية لإزالة العبء الثقيل الذي يعاني منه معظم أبناء الشعب ودعت إلى إحكام السيطرة الحكومية على المواد الغذائية الأساسية جميعها "مثل الحنطة والشعير والسمسم والشاي والسكر والصابون لتوزيعها بشكل عادل على المواطنين وتوفيرها بوصفها مواد ضرورية وبأسعار معقولة تتناسب ودخل الفرد العراقي، كما طالبت بوضع إجراءات رادعة بحق كل من يتلاعب بأسعار قوت الشعب ولا سيما بعض التجار الذين استغلوا ظروف الحرب ليجمعوا ثروات طائلة بالتواطؤ مع مجموعة من المسؤولين والموظفين الحكوميين الذين كانوا يتمتعون بنفوذ واسع داخل أجهزة السلطة. كما طالبت الصحيفة بتحديد أسعار الأقمشة الوطنية ومكافحة ارتفاع الأسعار والتضخم النقدي ودعت الحكومة إلى تجنب الانفتاح المالي واستبداله بالسيطرة والتنظيم الاقتصادي لتوجيه الإنتاج نحو سدّ الحاجات الضرورية فقط[4].

(3) للتفاصيل ينظر: زهير علي النحاس، التموين في العراق 1939-1948 رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الآداب/ جامعة المصل 1989)

(4) جريدة صوت الأهالي، العدد 101/ 26 تشرين الأول 1942.

وكان أوج الأزمة الاقتصادية في عام 1943 فقامت الحكومة بإنشاء إدارة عامة للتموين لعلاج مشكلات التموين والاستيراد والتصدير وأصدرت قانونا يقضي بتنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد لكنها لم تفضِ إلى حل جذري فلجأت الحكومة إلى إحداث وزارة للتموين[5]. وزيادة رواتب الموظفين العراقيين من رُخص الاستيراد[6]. فسارت المظاهرات والإضرابات بمؤازرة الصحف والأحزاب الوطنية فكان إضراب عمال السكك وعمال شركة الكهرباء وعمال الأحذية وعمال السكاير وعمال المشروبات الغازية فضلا عن إضراب عمال المطابع والتجارة والخياطين[7].

الطبيعة العامة للأجور خلال فترة الحرب

خرج العراق من الحرب العالمية الثانية مثقلا ومنهكاً اقتصادياً فقد ازداد الضيق الاقتصادي المستحكم على الموظفين والعمال ومستخدمي الدولة وازدادت الصعوبات في تدبير شؤون معيشتهم بحيث أصبحوا بحاجة ماسة لمساعدتهم تخفيفا للضيق المستحوذ عليهم[8]. وان قلة الرواتب في سني الحرب أخلت في الأخلاق واصبح كثير من الموظفين يخلون بالقوانين، مما انعكس بالتالي على عمل الحكومة التي كانت قراراتها في وادٍ والواقع المعاشي في وادٍ آخر. وكان تقرير اللجنة المالية للمجلس النيابي لسنة 1945 قد قدر متوسط دخل الفرد قبل الحرب

(5) النحاس، المصدر السابق، ص191.

(6) إسماعيل احمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية 1941-1952، (بغداد 1979)، ص46، ص47.

(7) ياغي، المصدر نفسه، ص49.

(8) جريدة الأحرار (العدد 115) في 7 تشرين الثاني 1949.

العالمية الثانية بما يقرب من (21) فلساً و(30) فلساً للفرد الواحد في اليوم الواحد، ومن هذا الدخل الضئيل يؤمّن الفرد معيشته التي لا تليق باسم الإنسان[9]. وجاءت أزمة التموين واستفحال ظاهرة الغلاء التي سببها تضخم العملة المتداولة إلى تسعة أضعاف ما كانت عليه في سنة 1938، واثر ذلك على حياة الموظفين الذين هم الجهاز الفاعل في الدولة وأدى إلى انخفاض مستوى معيشتهم مما كلفهم إرهاقاً شديداً، ودفع بذوي النفوس الضعيفة إلى الانحراف مع المغريات فتكاثرت الرشوة وأتُهم بها الكثير[10].

اما العمال فبعد انتهاء الحرب توقفت بعض الأعمال التي كانت مبعثاً لارتفاع القوة الشرائية، وكانت سبباً في تعجيل حدة البطالة مع ارتفاع أسباب الحاجيات ولا سيما إذا علمنا ان مستوى أجور العمال كان يسير بطيئاً بالنسبة لارتفاع أسباب المعيشة وما دامت الأسعار آخذة بالهبوط فقد انسحب هذا الهبوط على الأجور بشكل لا يطاق، وهذا ما دفع العمال إلى الكفاح والمطالبة من أجل رفعها[11]. وقد دعت معظم الأحزاب الوطنية إلى مساندة مطالب العمال العادلة والمشروعة وطالبت بإيجاد الصناعات الوطنية وتشغيل العمال العراقيين لسد احتياجات العراق بدلاً من الاعتماد على الصناعات الأجنبية التي تستضعف الطبقة العاملة وتستغل الثروات الوطنية[12].

(9) جريدة صوت الاهالي (العدد 907) في 28 كانون الثاني 1946.

(10) جريدة صوت الأحرار (العدد 45) في 30 حزيران 1946.

(11) المصدر نفسه.

(12) جريدة صوت الاهالي، (العدد 1167) في 16 أيار 1946.

دور النقابات في مساندة حقوق العمال

لقد شجعت الحرب العالمية الثانية الصناعة الوطنية إلى حد كبير في العراق نتيجة لتوقف استيرادات بعض المواد التي يحتاجها السكان توقفاً كلياً أو جزئياً، ودفعت الحاجة إلى تغطية طلبات المستهلكين من السلع المختلفة بالاعتماد الكلي على الصناعات الوطنية الناشئة أو على الصناعات اليدوية، وأدت هذه الظروف الموضوعية الجديدة إلى دفع الحكومة للتدخل واتخاذ إجراءات تشجيعية للصناعات الوطنية وخلق قطاع عام في الصناعة، ونتيجة لذلك فقد نمت الطبقة العاملة وتكتلت بفعل تطبيق قانون العمال والسماح لهم بتأليف النقابات منذ عام 1944[13].

فازداد نشاط الحركة النقابية واتسع معها إطارها الفكري بين أفراد الشعب وشملت فئات اجتماعية قريبة في موقعها الاجتماعي والاقتصادي من الطبقة العاملة كالعمال الزراعيين والموسيين وفئات من أصحاب الأقمشة الصناعي الصغير والموظفين والمستخدمين[14]، وشاركت النقابات في اغلب التظاهرات والاضطرابات التي حدثت إبان الحرب ضد مصالح الاستعمار في العراق، فكان مذبحة (كاوورباغي) عام 1946 إحدى المواجهات العنيفة بين الحركة النقابية الفتية في العراق من جهة والشركات الأجنبية الاحتكارية من جهة أخرى وقد امتازت

(13) جريدة صوت الأهالي، (العدد 1179) في 30 أيار 1946.

(14) عدنان رؤوف، دراسات في اقتصاد العمل، ط1، (بغداد ـ 1978)، ص54.

الحركة النقابية بمستوى جيد من الوعي الوطني والطبقي فقد طالبت بتحقيق ما يأتي:

1. رفع الأجور وتحسين المستوى المعاشي للعمال.
2. دفع المكافآت والسلف للعمال وشراء المنتوجات الاستهلاكية بأسعار مخفضة.
3. تحسين مستوى تعليمهم وعدم حصره بفئات قليلة من السكان يستخدمها الاستعمار أداة له، لتنفيذ خططه والمحافظة على مصالحه ودعت إلى الوقوف بوجهه.
4. تسريح العمال وإطلاق سراح المسجونين وإرجاع المفصولين منهم إلى أماكن عملهم.

ويمكننا حصر أهداف النقابات بأن وجودها لم يكن لمجرد تحقيق مصالح شخصية مثل المحافظة على مستوى الأجور وحماية وتحسين شروط العمل وتأمين العمال ضد البطالة، فقد كان هدفها الأساس هو رفع مستوى العمال من النواحي المادية والمعنوية جميعها، والنضال ضد تعسف السلطات الحاكمة والعقلية الرجعية المسيطرة عليها، ولهذا جوبهت النقابات بالتعطيل وتوقيف رؤسائها وغيرهم من الأعضاء[15].

الصحافة والأوضاع العمالية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

كان من بين نتائج الحرب العالمية الثانية تضخم حجم الطبقة العاملة في العراق، فالاحتلال البريطاني للعراق بعد إخفاق ثورة نيسان – مايس 1941 وما

(15) جريدة صوت الأهالي 1179، 30 أيار 1946.

ترتب عليه من وجود الجيش البريطاني، واستخدام العمال في المجهود الحربي مثل أعمال الحراسة وتوسيع السكك والميناء وإدامة الطرق ووجود آلاف من الفلاحين الذين هجروا الريف هرباً من بطش الإقطاع واستعدادهم للعمل بأدنى الأجور ضماناً للعيش، أدى ذلك إلى انخفاض مستوى اجر العامل قياساً إلى مستوى الأسعار الذي ارتفع بشكل حاد حوالي خمسة أضعاف، وقد تفاقمت الأحداث بعد انتهاء الحرب وتسريح آلاف من العمال الذين كانوا يعملون في المشاريع الحربية فبرزت البطالة[16] وعانى العمال من ظروف معيشة سيئة للغاية فانخفاض الأجور وفقدان الضمان الاجتماعي والسكن غير الصحي (حيث يسكنون في بيوت صغيرة وقديمة وغالباً ما تعيش عدة عائلات في بيت واحد، تحتل كل واحدة منها حجرة فيه، وانتشار الأمية والمرض، فضلاً عن الجهل المتفشي بينهم). جعلت العمال يشعرون بالاستغلال ثم بالنقمة والرغبة في التحرر،[17] واستمر تردي الأسعار المعاشية للعمال بعد انتهاء الحرب مع بروز الوعي العمالي ودور النقابات إثر اشتداد الصراع الطبقي بين أرباب العمل والشركات الاحتكارية والعمال فهم يريدون تحقيق أرباح طائلة مقابل استغلال جهود العمال وأجورهم الضئيلة، وعلى هذا الأساس فقد أيدت معظم الصحف الوطنية القضايا العادلة والمشروعة للعمال ونشرت في صحفاتها الرئيسة احتجاجات وشكاوى ومشاكل العمال وطالبت بتحقيق مستوى معاشي لائق بهم.

(16) قيس عبدالحسين الياسري/ الصحافة العراقية والحركة الوطنية، (بغداد 1978)، ص169.

(17) ليث عبدالحسن الزبيدي/ ثورة 14 تموز في العراق- (بغداد 1980) ص134.

مشكلة البطالة

نشرت صحيفة صوت الأهالي[18]. مقالاً في 18 نيسان 1946 بعنوان (انتشار البطالة بين عمال الغزل والنسيج) بقلم "صاحب التوقيع" طالبت فيه تحقيق الحياة الكريمة للعمال ورفع الغبن عنهم. ومما يجدر الإشارة إلى أن ما يقرب من 40% من العمال قد واجهوا البطالة من عمال الغزل والنسيج اليدويين بعد ان ازدهرت صناعتهم في فترة الحرب العالمية الثانية، وأشار المقال إلى أن رفع القيود عن استيرادات المنسوجات الأجنبية، سيعطل صناعة النسيج اليدوي العراقي، فضلا عن أن فرض الضرائب العالية على المنسوجات والغزل الأجنبية القطنية والصوفية، سيؤدي إلى تنشيط السوق السوداء للغزول، وبالتالي إلى رفع أسباب الغزول، وإلحاق الأضرار بأصحاب صناعة النسيج اليدوي، فيتوقفون عن العمل مما يؤدي إلى استغنائهم عن عدد من العمال وقد أيدت الصحيفة مطالب عمال النسيج التي رفعوها إلى وزير الداخلية(سعد صالح) ووزير الشؤون الاجتماعية (احمد مختار) ووزير التموين (عبدالجبار الجلبي) حول مشكلة البطالة ناشدوهم بحل مشكلتهم والعودة إلى قانون العمل لسنة 72 لعام 1936 الذي يحفظ حقوق العمال[19].

واهتمت الصحف الوطنية بمشكلة (البطالة) ودعت الحكومة إلى معالجتها فكتبت صحيفة صوت الأحرار[20]. لسان حال حزب الأحرار تحت عنوان البطالة

(18) جريدة صوت الأهالي، العدد 141 في 18 نيسان 1946.

(19) جريدة صوت الأهالي، العدد 1173 في 23 أيار 1946.

(20) جريدة صوت الأحرار، (العدد 45) في 30 حزيران 1946.

"مأساة الطبقة العاملة" ذكرت فيه أن هناك جموعاً بائسة (عاطلة عن العمل) توجد في كل يوم في مفترقات الطرق ورؤوس الشوارع وتقضي الساعات الطوال في انتظار فرصة العمل، ثم تعود أدراجها خالية الوفاض ولا تجد في الغلاء المميت ما يسد رمق أطفالهم. وذكرت أيضا أن الصناعات الوطنية تكاد تلفظ أنفاسها للأسباب الآتية:

1. ندرة المواد الأولية وصعوبة استيرادها من الخارج.
2. تهديد الشركات الأجنبية للصناعات المحلية بالانقراض، ومقاومتها وإبادتها بشتى الطرائق.

فمثلاً صناعة الأحذية كانت شركة باتا (Bata)[21] تغمر الأسواق العراقية بالبضائع رخيصة الثمن وتتفنن في إيجاد طرائق كفيلة للقضاء على صناعة الأحذية الوطنية، وحرمان عمالها من مصدر العيش والشيء نفسه يمكن أن يقال عن عمال البناء الذين يتسكعون في الطرقات ويعانون من مشاكل البطالة وندرة المواد الأولية وغلاء ثمنها وعدم تمكن الأسعار من الحصول على الكهرباء باستثناء الموسرين.

أما صحيفة صوت الأهالي. فقد انتقدت وزارة ارشد العمري (ا حزيران 1946 – 16 تشرين الثاني 1946)، لعدم اهتمامها بتحسين أحوال الشعب المعاشية

(21) شركة أجنبية كان لها شأن كبير في صناعة الأحذية في العراق، قدرت مبيعاتها من الأحذية في الأسواق العراقية خلال العشر سنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية بنحو (300-350) ألف زوج، وبقيت (باتا) الشركة المهيمنة دون منازع على الأسواق العراقية. وقد فتحت لها مصنعاً في العراق عام 1937 برأسمال يتراوح ما بين (10-15) ألف دينار، وقد بلغ إنتاجه بنحو خمسين زوجاً من الأحذية يومياً، فكان المصنع حينذاك اكبر مجهز للأحذية في العراق. كاثلين. م. لانكلي، تضيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، (بغداد ـ 1963)، ص101، ص329.

أو التخفيف من وطأة مشاكلهم الاقتصادية وما عمَّ البلاد نتيجه الغلاء وهبوط في مستوى المعيشة التي يعاني منها سواء الشعب، فضلاً عن معاناته من انتشار البطالة والحرمان مع تزايد مشاكل العراق الاقتصادية[22].

وانتقدت صحيفة الوطن في عددها الصادر في 25 أو 1946. استخدام الموظفين الأجانب في بعض الدوائر الحكومية، وكتبت عن الاستياء العام ضد هؤلاء الموظفين بسبب ارتكاب بعضهم، ولا سيما في منطقة الموانئ الفساد وتلاعبهم بأموال الدولة. وطلبت الصحيفة حصر عمل الأجانب الفنيين في حالة الضرورة، وان يعهد لهم بالعمل الذي جاؤوا من اجله، ودعت إلى ضرورة تدريب العراقيين على أعمالهم من خلال البعثات، وطالبت بإعداد دراسة شاملة لموضوع استخدام الأجانب والاستغناء عن الموظفين الذين ليسوا بحاجتهم في حين غالبيتهم يشكون من البطالة، ودعت إلى إحلال العراقيين محلهم[23].

الأحزاب السياسية

شهدت الحرب العالمية الثانية عودة للحياة الديمقراطية على إثر الحرب الكونية بين دول الحلفاء والدول النازية والفاشية (دول المحور) وقد دخل العراق الحرب إلى جانب الحلفاء في منتصف 16 على 17 كانون الثاني 1943. لذلك أخذت الفئة الحاكمة في العراق تعد الشغب بإعادة الحياة الديمقراطية وتحسين أحوال البلاد. وفي 27 كانون الأول 1945 أعلن الوصي على العرش عبدالاله عزم

(22) جريدة صوت الأهالي، (العدد 96) في 15 أيلول 1946.

(23) عبدالامير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958، (بغداد-1986)، ص11.

الحكومة العراقية على إطلاق الحريات العامة وفسح المجال لتأليف الأحزاب السياسية ضمن الحقوق الديمقراطية التي كفلها الدستور[24]. وعلى إثر ذلك أُجيزت الأحزاب الآتية:

أ. **حزب الاستقلال:** أسس في 2 نيسان 1946 وعقد أول مؤتمر في 19 نيسان وقد فاز محمد مهدي كبة برئاسة الحزب وإبراهيم الراوي نائباً له. وخليل كنة نائباً أول للمعتمد العام، وغدا داوود السعدي المعتمد العام للحزب.

كانت جريدة لواء الاستقلال لسان حال حزب الاستقلال وقد صدرت في 4 آب 1946، وقد كتبت تحت اسم الجريدة (لسان حزب الاستقلال) رئيس تحريرها خليل كنة والمدير المسؤول قاسم حمودي، وفيما يخص أهداف الحزب ولا سيما قضايا العمال فقد أكد الحزب ضرورة إعطاء العمال حقوقهم المشروعة وتعويضهم الغبن الذي لحق بهم وأشار إلى ضرورة رفع مستوى المعيشة للعمال بتعين حد أدنى للأجور وإنشاء مساكن للعمال ولصغار الموظفين وتأسيس نقابات للعمال.

وقد أكد مواقفه من خلال المقالات التي كتبها قادته في صحيفة لواء الاستقلال فضلا عن البيانات والنشرات التي أصدرها الحزب[25].

ب. **الحزب الوطني الديمقراطي:** تعود جذور هذا الحزب لعام 1931، أُسس في بغداد تحت اسم جماعة الأهالي، وكان من ابرز قادتها عبدالفتاح إبراهيم

(24) الحكام، المصدر السابق، ص46، ص48.

(25) عبدالجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908 ـ 1958، (بغداد 1977)، ص170.

وعبدالقادر إسماعيل ومحمد حديد وحسين جميل وخليل كنة وآخرين، واصدروا جريدة باسم الأهالي وفي عام 1946 انقسم جماعة الأسعار إلى ثلاث كتل[26].

الأولى يتزعمها كامل الجادرجي **والثانية** عبدالفتاح إبراهيم الذي أسس حزب الاتحاد الوطني **والثالثة** عزيز شريف مؤسس حزب الشعب.

ففي عام 1946، أسس الحزب الوطني الديمقراطي، وترأسه كامل الجادرجي أما صحفية الحزب فكانت جريدة صوت الأهالي لصاحبها كامل الجادرجي ومديرها المسؤول هو عبدالله عباس الناطقة الرسمية للحزب[27]، وكانت جريدة صوت الأهالي اكثر الصحف اهتماماً في طرح مشاكل العمال.

جـ. حزب الأحرار: أسس هذا الحزب عام 1946، هيئة مؤسسة من السادة، داخل الشعلان والمحامي عبدالعزيز السنجري ونوري الاورفلي وعبدالقادر باش اعيان وآخرون، ثم انضم إليهم أعضاء وزارة توفيق السويدي (23 شباط 1946-30 مايس 1946) ومنهم عبدالوهاب محمود وزير المالية وسعد صالح وزير الداخلية وعبدالهادي الظاهر وزير الاقتصاد وعلي ممتاز الدفتري وزير المواصلات وعبدالجبار الجلبي وزير التموين، وقد انتخب كامل الخضيري رئيساً للحزب ثم خلفه توفيق السويدي وسعد صالح نائباً له. اما صحيفته فكانت جريدة صوت الأحرار لصاحبها نوري الاورفلي وكان نشاطه منحصراً بتوجيه البيانات ونشر

(26) الجبوري، المصدر السابق، ص174.

(27) المصدر نفسه، ص175، ص176.

الاحتجاجات في صحيفتة، وكان هذا الحزب إصلاحياً يدعو إلى النهوض بالبلاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[28].

د. حزب الاتحاد الوطني: أسس هذا الحزب عام 1946 من عبدالفتاح إبراهيم ومحمد مهدي الجواهري وجميل كبة وموسى الشيخ راضي وادور قليان وموسى صبار وعطا البكري. اهتم هذا الحزب بشؤون العمال والفلاحين ودعا إلى الاهتمام والعناية بأرباب المهن الحرة. اما صحافته فكانت جريدة السياسة وصوت السياسة لصاحبها ناظم الزهاوي ومديرها المسؤول موسى الشيخ راضي[29].

هـ. حزب الشعب: أُسس هذا الحزب عام 1946 من المحامي عزيز شريف والمحامي توفيق منير المحامي عبدالامير أبو تراب والمحامي عبدالرحيم شريف والمحامي إبراهيم الدركزلي والمحامي رحيم شهرباني والمحامي جرجيس فتح الله، وكان يقبل في عضوية الشيوعيين والاشتراكيين والليبراليين وجميع المناوئين للاستعمار، أما صحافته فكانت جريدة الوطن لصاحبها يحيى قاسم[30].

إن صدور عدد من الصحف بعد إجازة عمل الأحزاب، ومحاولة هذه الأحزاب كسب العمال إلى صفوفها، قد هيأ للعمال مجالاً إعلامياً واسعاً، إذ فتحت اغلب هذه الصحف أبوابها لنشر قضايا ومطاليب ونضالات العمال وكانت بدورها تساند مطالب العمل ونضالهم، وتزخر الصحف الوطنية الصادرة في عام 1946

(28) الجبوري، المصدر السابق، ص177، ص178.

(29) المصدر نفسه، ص179، ص180.

(30) رزاق إبراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق، ط1، (بيروت-1976)، ص72.

بكثير من الاحتجاجات للعمال ضد الواقع الطبقي والسياسي السائد آنذاك والكثير من الكتابات المساندة والمطالب العمالية ونضالهم وبيانات نقابات العمال المعبرة عن موقفها ومطالب عماله، ومن هذه البيانات بيان نقابة عمال سكك الحديد الذي أصدرته النقابة بعد إغلاقها، وحدوث المحاولات المشبوهة لتزييفها، وقد نشر البيان تحت عنوان "عمال السكك يميزون عدوهم من صديقهم"، أكدوا فيه إصرارهم على تشكيل النقابات التي تحفظ حقوق العمال، مثل؛ دفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة وتأمين سكن وحياة كريمة لعوائلهم[31].

الأسباب الرئيسة لتدني الأجور

كانت الزيادة في الأجور بشكل عام بين فترة ما قبل الحرب وخلال الحرب ضئيلة، فمثلاً أجور عمال النفط كانت 75 فلساً أصبحت 200 فلس للعمال الفنيين، والعمال غير الفنيين ارتفعت أجورهم من 50 فلساً عام 1939 والى 180 فلساً عام 1945، وكذلك الأجور لعمال الميناء على الرغم من أن الزيادة ثلاثة أضعاف إلاّ أنها لا تتناسب مع الزيادة في الأسعار لأن الزيادة في تكاليف المعيشة كانت اكبر بكثير من الزيادة في الأجور، حيث ارتفعت الأسعار حالما وردت الأنباء بنشوب الحرب العالمية حيث تهافت عدد كبير من الأهالي على شراء المواد الغذائية والاستهلاكية احتياطاً للطوارئ عند ذلك حدث ارتفاع كبير في الأسعار

(31) عبدالرزاق مطلك الفهد، تاريخ الحركة العمالية في العراق 1922-1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة _ 1977)، ص84، ص85.

فالارتفاع في الأسعار بدأ منذ عام 1940 بشكل واضح فبلغت في المأكولات 134,8% والتمور والحبوب 148,4% وفي اللحوم ومنتجات الألبان 23,4% وازداد الارتفاع فبلغ عام 1942 460,6% ، مع أن الأجور لم ترتفع عام 1942 إلا بنسبة قليلة كما هو الحال في شركات النفط ولا يزيد على 300% كما هو الحال في الموانئ وفي السكك، نلاحظ ان معدل الأجور هو حوالي 125 فلساً، أصبحت وحتى عام 1948 (249) فلساً، أي انها أصبحت حوالي 200% في حين إن الزيادة في الأسعار مقارنة بالسنوات الأخيرة من الحرب حتى عام 1945 أصبحت في التمور والحبوب 592,9% وفي اللحوم ومنتجات الألبان 681,7% وفي مواد البناء 617,9% وفي المأكولات 309,1% وفي المنسوجات 944%، مقارنة بين أجور عام 1939 وأجور عام 1946[32].

فقد كان العامل العادي الذي يتقاضى أجرا بين 45-60 فلساً عام 1939، فاصبح عام 1946 يتقاضى أجرا 250 فلساً وفقاً لقانون الحد الأدنى 250 فلساً يومياً، مع انه يندر وجود مثل هذا الأجر لتحايل أرباب العمل على القانون، أي أن أجور العامل العادي قد تضاعفت ثلاث مرات، فعمال الميناء ارتفع أجرهم من 75 فلساً إلى 250 فلساً عام 1946، لكن إذا قارنا الزيادات في الأجور مع الزيادة في الأسعار، نجد أن أكثر المواد قد ارتفعت إلى ما يقارب الستة أضعاف، فالمنسوجات زادت بنسبة 938,6% والمواد الحيوانية بـ 819%[33].

(32) الفهد، المصدر السابق، ص86.

(33) جريدة السياسة، العدد9 في 17 تموز 1946.

الإضرابات العمالية إزاء تدني الأجور

إضراب عمال النفط في شركة النفط العراقية في كركوك (مذبحة كاوورباغي) عام 1946.

كان عمال النفط في شركة النفط العراقية في كركوك يعانون بصورة رئيسة من قلة وتدني الأجور، فقد كان الحد الأدنى الذي يتقاضاه العمال من الأجور هو 200 فلس يومياً وإزاء عدم تنفيذ مطاليبهم، فقد تهيؤوا للإضراب قبل 6 اشهر من تاريخ الإضراب وقدموا طلبات عديدة إلى الشركة لزيادة أجورهم وتحسين أحوالهم المعيشية وتحسين ظروف العمل أسوة بزملائهم في سوريا وفلسطين ففي حزيران 1946 قدم العمال طلبات تحريرية محددة وواضحة إلى الشركة كانت تحمل لهجة الإنذار في حالة عدم تلبيتها فقدموا إلى الشركة بتاريخ 17 حزيران 1946 مطاليبهم وأهمها:

1. زيادة أجورهم زيادة معقولة تتناسب وساعات ونوعية العمل تقرب ما بين (8-120) فلساً.
2. زيادة الأجور الإضافية عن كل ساعة عمل.
3. ايجاد السكن اللائق للعمال وتحقيق الضمان الاجتماعي لهم أسوة بأقرانهم من العمال.
4. منع الطرد الكيفي من لدن موظفي الشركة والتعويض في حالة العجز (حيث إن الشركة لا تدفع إلا مبلغاً ضئيلاً).

5. ايجاد وسائل النقل للعمال، لنقلهم من دورهم إلى الشركة التي تبعد بحدود (3-7) كيلومتر[34].

وقد أنذر العمال الشركة بأنهم سوف يضربون عن العمل في حالة عدم الاستجابة لمطاليبهم، وقد استجابت الشركة لبعض المطالب فقررت إضافة 50 فلساً على أجورهم، لتفادي غلاء المعيشة لأعلى الراتب الاسمي ثم منحتهم صفيحتين من النفط شهرياً لكل عامل.

لقد رغب العمال أول الأمر بالحصول على مطاليبهم التي نشرت في الصحف المحلية عن طريق تقديم العرائض إلى إدارة الشركة غير أن الإدارة قابلت هذا الموقف بالرفض لجميع المطاليب التي أعطيت لعمال الشركة نفسها في سورية وفلسطين وأقطار أخرى، وبعد فشل التفاوض وتقديم العرائض ونشر المطاليب في الصحف، تألفت اثر ذلك لجنة تحضيرية برئاسة العامل حنا الياس وعضوية كل من مكمان فارس وجليل خضر ورسول عبدالكريم وفاضل جواد وأعلنوا الإضراب في يوم 4 تموز 1946 وقد بدأ الإضراب عمال محطة التركيز في صبيحة الأول من تموز عام 1946 وتبعهم عمال الأقسام الأخرى وفي 5 تموز 1946 اصبح الإضراب شاملاً حيث قام ستة آلاف عامل ومستخدم بمظاهرة سلمية طافت شوارع كركوك مطالبة السلطة بالتوسط لدى الشركة لتحقيق مطاليبهم، إلا أن السلطة الرجعية لجأت إلى اعتقال العمال. حاولت الشركة تشويه دوافع الإضراب واتهمت الشيوعيين بأنهم يقفون وراء الإضراب. إلا ان الشركة أخفقت في إفشال الإضراب فلجأت إدارتها إلى كبار المسؤولين لحمل العمال على إنهاء الإضراب والعودة إلى العمل، فدَعت وزير الاقتصاد الذي هدد العمال بترك الإضراب، لكن محاولات

(34) جريدة صوت الأحرار، العدد68 في 15 تموز 1946.

المسؤولين فشلت أيضا. حينذاك أعلنت الشركة استعدادها للدخول في مفاوضات مع العمال، فتشكلت لجنة خاصة من العمال للتفاوض مع الشركة وقررت هذه اللجنة اتخاذ كاوورباغي (وهو اسم بستان) مكاناً لتجمع العمال للاطلاع والتداول حول سير المفاوضات ومعرفة نتائجه يومياً. وبجانب هذه اللجنة تشكلت لجنة للدعاية والتبرعات والحراسة وعندما امتنعت الشركة في اليوم السادس للإضراب عن دفع أجور العمال الأسبوعية استطاعت لجنة التبرعات ان تقوم بحملة لجمع مبلغ من المال، استطاعت سد النفقات الضرورية ودفع نصف اجر أسبوعي للمحتاجين من العمال، واستمر الإضراب حتى يوم 10 تموز 1946 حيث بدأت الشرطة تحظر مكان الاجتماعات في كاوورباغي[35].

استمر تزمت الشركة ضد مطاليب العمال ففي 12 تموز 1946 حاصرت مجموعة كبيرة من الشرطة منطقة كاوورباغي وأطلقت النار على العمال مما أدى إلى استشهاد خمسة عمال وجرح أربعة عشر، وتعّقبت الشرطة العمال الجرحى وعمدت إلى قتلهم وذهب ضحية هذا العمل الطائش طفل وامرأة من كركوك كما منعت الشرطة إسعاف العمال الجرحى مما أدى إلى وفاة قسم منهم. وفي 13 تموز 1946 خرجت تظاهرة جماهيرية كبيرة سُميت بالمظاهرة السوداء طافت شوارع كركوك شاركت فيها عدد من عوائل العمال الشهداء والجرحى وهي تحمل لافتات سوداء تندد بعمل الشرطة، وفي هذه التظاهرة شاركت القوات العسكرية المكلفة بمقاومة

(35) جريدة صوت الأهالي، العدد 71، 19 تموز 1946.

المظـــاهرة إلـــى جانـــب العمـــال متعاطفـــة ومنـــددة بالجريمـــة وهتـــف جنود الجيش بسقوط الحكومة آنذاك[36].

موقف الصحافة الوطنية من مذبحة كاوورباغي

تركت الحادثة صدى واسعاً في البلاد فاضطر وزير الداخلية عبدالله القصاب إلى الاستقالة وشكلت الحكومة لجنة للتحقيق في الحادث لكنها لم تفعل شيئاً للقتلة الذين ازهقوا أرواح العمال والأطفال والنساء.

لقد أجمعت الصحافة الوطنية على استنكار هذا الحادث وطالبت الاقتصاص من القتلة، وكان للاهتمام الواسع من قبل الصحافة بمذبحة كاوورباغي يمليه عليها الدافع الوطني والإنساني من خلال التحقيقات التي أجرتها، فقد نشرت جريدة السياسة. في عددها الصادر في 17 تموز 1946 نص التقرير الذي قدمهُ موسى الشيخ راضي مندوب حزب الاتحاد الوطني إلى كركوك شرحت فيه ظروف وملابسات الحادث واتهمت فيه المسؤولين الحكوميين انهم وراء المذبحة ونشرت الجريدة تحت عنوان (العمال يطالبون الشركة الأجنبية بحقوقهم فتصليهم الشرطة الوطنية بطلقات النار وتمثل بهم بعد قتلهم[37]، أما جريدة صوت الأهالي. فقد نشرت في عددها الصادر في 19 تموز 1946 مقالاً افتتاحياً بعنوان (الحادث المؤسف في كركوك) اننا نستنكر هذا العمل الفظيع من قبل الحكومة اكبر الاستنكار

(36) للتفاصيل ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط7، (بغداد-1988)، ص 115، ص122.

(37) جريدة السياسة العدد 9 في 17 تموز 1946.

ونحتج عليه اشد الاحتجاج، فالحكومة قد برهنت مرة أخرى على انها ليست لا تحترم الحقوق الديمقراطية فحسب بل تسترخص أرواح أفراد الأمة فتستهينُ بإزهاقها لأبسط الأسباب واتفه التصورات ... وإذا كانت الحكومة عاجزة عن حمل شركة النفط على تلبية مطاليب العمال فلماذا لا تدع العمال أنفسهم يستمرون في استعمال حقهم المشروع في الإضراب لحمل الشركة على قبول مطاليبهم، وطالبت الصحيفة بسحب الموظفين المسؤولين عن هذا الحادث وإجراء تحقيق بهذا الشأن[38].

وقد نشرت جريدة صوت الأهالي مقالات عديدة بعد الحادث فوصفت في عددها الصادر بتاريخ 22 تموز 1946 استنكارها لهذه المجزرة ونشرت بيان الحزب الوطني الديمقراطي الذي احتج بشدة على هذا العمل الفظيع في الوقت الذي نبّة الحزب إلى ان مثل هذه الأعمال هي خطر تهدد حقوق الشعب الأساسية[39]، كما نشرت جريدة صوت الأحرار في عددها الصادر في 19 تموز 1946 بيان حزب الأحرار الذي استنكر فيه هذه الجريمة مطالب بالتحقيق، وكتبت الجريدة سلسلة من المقالات دافعت فيها عن الحركة النقابية بشكل عام ورفعت برقيات الاحتجاجات ضد هذه المجزرة ودعت في الوقت نفسه إلى انسحاب وزارة ارشد العمري[40].

اما جريدة لواء الاستقلال فقد نشرت في عددها الصادر بتاريخ 4 تشرين الأول 1946 مذكرة الاحتجاج إلى الجهات المسؤولة وصفت فيه المجزرة بأنها

(38) جريدة صوت الأهالي، العدد 71 في 19 تموز 1946.

(39) جريدة صوت، الأهالي، العدد 74 في 22 تموز 1946.

(40) جريدة صوت الأحرار، العدد 72 في 19 تموز 1946.

إجراء تعسفي ظالم تجاه أبناء الشعب الذين كان المفروض ان تقف الحكومة إلى جانبهم وتحميهم من ظلم وتعسف شركة أجنبية قامت على امتصاص دمائهم ونهب خيرات بلادهم[41].

أما جريدة السياسة قد نشرت في عددها الصادر بتاريخ 17 تموز 1946 مقالاً افتتاحياً بعنوان مذبحة كاوورباغي قالت فيه: (العمال يطالبون الشركة الأجنبية بحقوقهم فتصليهم الشرطة (الوطنية) بطلقات النار، وتمثل بهم بعد قتلهم)، انتقدت فيه موقف الحكومة المتخاذلة إزاء تعنت الحركة الأجنبية على حساب الحقوق المشروعة للعمال وكتبت مقالاً آخر بقلم (ناظم الزهاوي)، طالبت بمحاكمة المسؤولين عن هدر الدماء ليوم 20 تموز 1946، ونتيجة لمساندة الرأي العام والأحزاب الوطنية وصحافتها، فقد استجابت شركة النفط في كركوك لبعض مطالب العمال فرفعت أجورهم بنسبة تتراوح بين 30% و 75% وزادت مخصصات غلاء المعيشة وقررت منح العمال دور السكن ورفع الحد الأعلى للأجور إلى 325 فلساً يومياً[42].

اضطهاد الصحافة

لقد عبَّرت الصحافة الوطنية عن مساندتها للعمال فحوكم ناظم الزهاوي المدير المسؤول لجريدة السياسة، وموسى الشيخ راضي عضو اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني بسبب المقال الذي نشرته جريدة السياسة بتاريخ 17 تموز

(41) جريدة لواء الاستقلال، العدد 47 في 4 تشرين الأهالي 1946.

(42) جريدة السياسة، العدد 9 في 17 تموز 1946، الحسني، المصدر السابق، ج7، ص116.

1946 عن مجزرة كاوورباغي، كما حكم بالسجن على شريف الشيخ بسبب المقالة التي كتبها في جريدة السياسة بعنوان اضطهاد نقابة عمال الميناء خطر على الحريات العامة بتاريخ 18 تموز 1946، كما حوكم عبدالفتاح إبراهيم رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني وصاحب امتياز جريدة السياسة، كما حوكم كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي. وصاحب امتياز جريدة صوت الأهالي بسبب المقال المنشور في 15 تموز 1946، كما حوكم عزيز شريف رئيس حزب الشعب وصاحب امتياز جريدة الوطن بالسجن وعطلت الجريدة، كما عطلت جريدة الرأي العام وصدى الدستور واليقظة في 1 أيلول 1946 بسبب تنديدها بأعمال وزارة ارشد العمري ضد الأحزاب والنقابات[43] ، وقد أدى تعطيل الصحف بالجملة إلى إضراب عمال المطابع الذي بدأ في 5 أيلول 1946 واستمر تسعة أيام لم تصدر خلالها سوى جريدتين هما العالم العربي والأخبار[44] اللتين تكفلت الحكومة بطبعها وتوزيعها واستمر اضطهاد الحريات الديمقراطية ومن بينها حرية العمل النقابي حتى وثبة كانون الثاني 1948 حيث حصلت الحركة النقابية ولفترة وجيزة على حقها النقابي[45].

وشهدت الفترة آنذاك انعكاسات لحادثة مذبحة كاوورباغي ففي صيف 1946 نشب إضراب كبير في سفن الجبيلة في البصرة حيث يعمل أكثر من ألف عامل، كما اضرب عمال الفاو أيضا واضرب عمال الغزل والنسيج في بغداد، وقد

(43) تنظر محاكمتهم في: احمد فوزي، اشهر المحاكمات الصحفية في العراق، ط1، بغداد ـ 1985، ص47، ص79، ص96.

(44) جريدة الأخبار، صاحبها جبران ملكون، وجريدة العالم العربي، صاحبها سليم حسون، إذ كانت تطبعان في مطبعة الحكومة تحت حراسة الشرطة. كما تذاع مقالاتهما عبر الإذاعة العراقية.

(45) الياسري، المصدر السابق، ص178.

تعرضوا بسبب الإضراب إلى الملاحقات والإعتقالات وإرغامهم على إنهاء الإضراب والعودة إلى العمل، وخلال تلك الفترة أيضا قام عمال البرق والبريد في بغداد برفع مطاليبهم العديدة والتي كان أبرزها زيادة الأجور وتحسين الظروف المعاشية والكف عن الطرد الكيفي وبدأت بحملة واسعة من النضالات من أجل تحقيقها، وعندما فشلت محاولات العمال بحل مشاكلهم عن طريق التفاوض أعلنوا الإضراب ودام حوالي الأسبوع شلت فيه أعمال البرق والبريد ببغداد وأنحاء العراق فشنت السلطة حملة اعتقالات ولجأت إلى تشغيل أفراد من الجيش بدلاً من العمال وأرغمت قسماً منهم على العمل تحت حراسة الشرطة، ولكن هذه الأساليب لم تجد نفعاً أمام صمود العمال وكفاحهم في نيل مطاليبهم المشروعة. إنَّ هذه الإضرابات عبّرت عن تطور الوعي الطبقي والسياسي لدى الطبقة العاملة في العراق ومدى تأثيرها في الجانبين السياسي والاجتماعي والتي أصبحت محور نضال الحركة الوطنية في الأربعينيات[46].

إضراب عمال ميناء البصرة

كان موظفو الميناء الأجانب ينعمون بأوضاع معاشية جيدة هيأتها لهم الحكومة، وأغدقت عليهم الرواتب الضخمة والأجور الباهضة لكن على الرغم من ذلك فقد امتدت أيديهم إلى أموال الدولة، وقد القي القبض على هذه الزمرة المتشكلة من فورمن (FORMAN) رئيس الزمرة ولنيتكتن (LENIKTION) المدير العام للتموين السابق والكابتن بانك (BANK) السكرتير المالي السابق.

(46) جريدة صوت الأحرار، العدد 100 في 19 أيلول 1946.

فكان فورمن يصرف 50 ديناراً في اليوم الواحد وكان هو وزمرته يتاجرون بمواد التموين ويعملون على ابتزاز أموال الدولة فقامت الحكومة بحرمانهم من رواتبهم وإنهاء خدماتهم كما فصلت 22 موظفاً عراقياً عن دائرة الأملاك والأراضي والتموين وبعض العاملين في فندق شط العرب[47].

ونلاحظ في الوجه الآخر للميناء طبقة عمالية معدمة ظلت تعاني من الحرمان ومرارة العيش بسبب قلة أجورهم وتعرضها لتعسف الإدارة الأجنبية المسيطرة على شؤون الميناء فقامت مديرية الميناء باضطهاد العمال وعرقلة سير نقابتهم مما حدا بهم إلى تقديم عريضة احتجاجية إلى وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الداخلية ووزير المواصلات بغية تحقيق مطاليبهم. التي تتعلق بعمال القطعة وزيادة الأجور ووقف الاعتداءات ضدهم وعلى إثر ذلك قامت مديرية الميناء بالتشديد من اضطهادها لهم[48]. وعمدت إلى فصل 150 عاملاً من أعضاء اللجنة النقابية عن العمل مستخدمة في ذلك ضابط الأرصفة الذي راح يعرقل مطاليب العمال ويضطهدهم فعزم العمال على الإضراب غير ان النقابة أقنعتهم بالعدول عن ذلك[49].

وفي مطلع شهر نيسان من 1948 تحدد نشاط عمال الميناء اثر السياسة القسرية التي اتبعتها ضدهم وزارة صالح جبر (29 آذار 1947 - 27 كانون الثاني 1948) ففي الاثنين والثلاثاء المصادف 6 نيسان 1948، اضرب 2000 عامل في ميناء الفاو والمعقل والبصرة عن العمل، مطالبين بزيادة أجورهم وتطبيق قانون

(47) جريدة صوت الأهالي / العدد 1131 في 1 نيسان 1946.

(48) المصدر نفسه.

(49) جريدة الوطن، العدد 41 في 13 نيسان 1946.

العمال وإيقاف الطرد الكيفي والإهانات والغرامات وإعادة المفصولين وإيجاد ضمان اجتماعي لهم وتحسين أوضاعهم الصحية وايجاد وسائط النقل لهم، وساروا بمظاهرة إلى مديرية الميناء حيث قام لفيف من العمال بمفاوضة المديرية فقررت إجابة مطاليبهم، غير أنهم أصروا على أخذ تعهد رسمي والإضراب ما يزال مستمراً وقد أصدرت لجنة الإضراب بياناً إلى العمال تدعوهم فيه إلى مواصلة الإضراب والتمسك بمطاليبهم[50]. ثم عادت وأصدرت بياناً بعد فترة بحصول الموافقة على تحقيق مطاليبهم وخاصة ما يتعلق بزيادة الأجور 50% والتعويضات وتطبيق قانون العمل ودفع أجور الإضراب وتخفيض أسعار المواد الغذائية المخصصة لهم[51]. وكانت جريدة الأهالي[52]، إلى جانب عمال الميناء قد استنكرت قرار الفصل وإلقاء القبض على الهيئة الإدارية لعام 1946 ودعت إلى تكوين اتحاد عام للعمال في العراق وقالت إن مصلحة الطبقة العاملة العراقية أصبحت تتطلب إيجاد اتحاد عام للنقابات ليرعى حقوقها ومصالحها، وعدَّت جريدة (صوت الأهالي) قانون العمل ناقصاً لأنه لم يمثل عمال الحرف اليدوية. وكانت جريدة السياسة قد نددت بمقالٍ لها بعنوان اضطهاد نقابة عمال الميناء خطر على الحريات العامة ودعت إلى ضرورة إنصاف العمال وطرد العمال الأجانب[53].

(50) جريدة الوطن، العدد 41 في 13 نيسان 1946.

(51) الياسري، المصدر السابق، ص178.

(52) جريدة السياسة، العدد 10 في 18 تموز 1946.

(53) جريدة صوت الأهالي، العدد 96 في 15 أيلول 1946.

إضراب عمال المطابع

تحت عنوان (إضراب عمال المطابع) كتبت جريدة صوت الأهالي في افتتاحيتها عن الأسباب التي دعت إلى إضراب عمال المطابع الذي دام 9 أيام لم تصدر خلالها صحف العاصمة، وانتقدت الأسباب التي اتبعتها الحكومة في إرغام عمال المطابع على إصدار جريدتي الأخبار والعالم العربي، واثر ذلك على شل حرية النشر والحركة الفكرية بصورة عامة(54).

حيث كان عمال المطابع، ممن تقل رواتبهم عن عشرة دنانير ولا تزيد عن خمسة عشر ديناراً شهرياً، قد وجهوا إنذارا إلى أصحاب الصحف والمطابع طالبوا فيه بتحسين ظروفهم المعاشية وزيادة رواتبهم لكي يتمكنوا من مواصلة عملهم في تلك المطابع.

وعلى اثر ذلك بعث كامل الجادرجي رئيس تحرير جريدة صوت الأهالي طلباً لوزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 29 كانون الثاني 1946، دعا فيه الوزارة إلى ضمان تنفيذ القرارات التي تصدرها جمعية الصحفيين بخصوص مطالب عمال المطابع ومما يجدر ذكرهُ ان جمعية الصحفيين عقدت اجتماعاً يوم الاثنين المصادف 28 كانون الثاني 1946 في بناية مطبعة العراق فحضر الاجتماع من أرباب الصحف الذين لديهم مطابع ومنهم:

1. كامل الجادرجي، صاحب جريدة صوت الأهالي.

(54) جريدة صوت الأهالي، العدد 1083 في 1 شباط 1946.

2. جبران ملكون، صاحب جريدة الأخبار مطبعة الشعب.
3. يوسف شرف الدين مندوب عن جريدة الساعة ومطبعتها.
4. محمد مهدي الجواهري صاحب جريدة الرأي العام ومطبعتها ومندوباً عن جريدة الديار.
5. عبدالاحد حبوش مندوباً عن جريدة البلاد ومطبعتها.
6. نور الدين داوود صاحب جريدة النداء ومطبعة السلام.
7. يحيى قاسم صاحب جريدة الشعب ومطبعتها.
8. توفيق السبعاوي صاحب جريدة الزمان ومطبعتها.
9. مجيب حسون مندوب من جريدة العالم العربي ومطبعتها.
10. رؤوف غنام صاحب جريدة العراق ومطبعتها.
11. عبدالامير أبو تراب مندوباً عن جريدة الوطن.
12. فائق توفيق صاحب جريدة الجهاد.
13. عادل عوني صاحب جريدة الحوادث.
14. عبدالعزيز دباس صاحب مطبعة النجاح.
15. نعيم عزرا صاحب مطبعة الرشيد.
16. الحاج عبدالكريم الحاج قدروي صاحب مطبعة المعارفة.
17. الياهو شاؤول صاحب مطبعة السريان.
18. محمد صالح الاعظمي صاحب مطبعة الاعظمي.

19. داوود حساني صاحب المطبعة الشرقية.

ثم جرت المناقشات حول زيادة الأجور بعد المداولة قدموا اقتراحين:

الأول: يلزم أصحاب الصحف والمطابع بالتصويت على القرارات التي تتخذ بالإجماع وان تلتزم الأقلية بقرار الأكثرية. فجرى التصويت على هذا الاقتراح بتعيين الأسماء فصوت له الحاضرون بأكثرية الآراء وعدَّ مقبولاً[55].

والثاني: يقضي بعد تلبية زيادة لأجور بإيقاف الصحف عن الصدور، وقد صوتت الأكثرية برفضه وهكذا انتهى الاجتماع، لكن في يوم 29 كانون الثاني 1946 فوجئ أصحاب الصحف بإضراب العمال عن الدوام فاتصل كامل الجادرجي رئيس جمعية الصحفيين وسكرتيرها برئيس نقابة المطابع، الذي أوضح بان السبب هو نقض قسم من أصحاب المطابع القرار الذي اتخذ يوم 28 كانون الثاني 1946، وتصريحهم بعد تلبية الزيادة التي أقرتها الأكثرية وان على جمعية الصحفيين إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ووعد بأن النقابة ستبذل قصارى جهدها لحمل العمال المضربين عن العمل نهاية يوم 29 كانون الثاني 1946. وقد انتقدت جريدة الأهالي هذا الإجراء ووصفته بأنه يمثل غبناً لحقوق العمال المشروعة وأيدت صحفية الجهاد في مقال افتتاحي لها موضوع زيادة الأجور لعمال المطابع وباركت جهود جمعية الصحفيين ممثلة برئيسها كامل الجادرجي، فكانت النتيجة أن

(55) جريدة صوت الأهالي، العدد 1083 في 1 شباط 1946.

تحقق للعمال مطلبهم في زيادة الأجور ونشرت جريدة لواء الاستقلال[56] مقالاً تحت عنوان (عمال المطابع ينسون حقهم) ذكرت فيه السياسة التعسفية التي تتبعها الحكومة ضد الصحافة وحرية الرأي وطالبت الحكومة بضرورة مفاوضة العمال وإعطائهم حقوقهم.

إضراب عمال الأحذية

اثر انتهاء الحرب توقفت بعض الأعمال التي كانت مبعثاً لتزايد القوة الشرائية والتي كانت سبباً في تعجيل حدة البطالة، وظهر ذلك بوضوح اثر فيض الإنتاج لمعامل الأحذية يقابله هبوط في القوة الشرائية ومما زاد خطر الفيض في الإنتاج، هو إجراء أصحاب المعامل على استمرار ارتفاع أسعار الأحذية المحلية على الرغم من تزايد الأحذية الأجنبية، فقام أصحاب المعامل بعدة مناورات فخفضوا أجور العمال بنسبة 30% وأحيانا 50% والعامل الذي كان يتقاضى أجرا قدره نصف دينار في اليوم خفضها صاحب المعمل خلال أربعة اشهر من شهر نيسان 1946 إلى 300 فلس في اليوم، واتفق أصحاب المعامل على عدم تشغيل العامل الذي يرفض التخفيض، بل عمد بعضهم إلى طرد جميع العاملين في معمله، ولجأ إلى غلق المعمل فرفع العمال دعاواهم إلى المحاكم بوساطة نقابة الأحذية التي واجهت تمادي أصحاب المعامل واستهانتهم بحقوق العمال فعمدت إلى:

(56) جريدة لواء الاستقلال، العدد 27 في 5 أيلول 1946.

1. تحريض العمال على الإضراب بوصفه حقاً مشروعاً لإجبار أصحاب العمل على تغير سلوكهم.

2. وجهت النقابة إنذارا إلى أصحاب المعامل الثلاثة التي طردت عمالها.

3. دعت النقابة إلى ضرورة تطبيق ما ورد في قانون العمال المرقم 72 لسنة 1936 حفاظاً لحقوق العمال من الطرد الكيفي(57).

وأخيراً فقد استطاعت الصحافة أنْ تكون مركز استقطاب لإضرابات العمال ونشر مطاليبهم المشروعة ضد السلطة الرجعية لكن الأحزاب السياسية العلنية لم تستطع إيجاد حلول جذرية وثورية، بل وانكبت من أجل إسقاط وزارة ارشد العمري وبتقديم مطاليب إصلاحية فقط.

(57) جريدة لواء الاستقلال، العدد 47 في 4 تشرين الأول 1946.

Abstract

National Journalism and The Decline of Wages in Iraq in 1946

Dr.Zuhair Ali AL-Nahhas(*)

The role of the Iraqi National Press appeared dearly after the second world war. It treated important aspects of the lives of the Iraqi society particularly the working class who suffered a lot of the deteriorating of their wages in 1946. For this reason the national press put into consideration the workers affairs and urgently asked for constituting unions like the other international unions else where. The press also asked for the development of the working situations as appeared in their main articles. The wages and a better life are also tackled.

The national press supported the workes strikes and truly expressed the national conditions in showing the bad practices of the high authorities and their bloody events like Cawar Baghi event. The press also asked for punishing them and dismissing the responsibles. In consequence to that the government started to press their indignity on the Press and arrested the chief editors and presented them to the court for different resons to punish them.

(*) Super Vised-History Department-College of Art University of Mosul.